المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية في النظرية الاقتصادية الكلية

1.1. تعريف علم الاقتصاد: لا يمكن إعطاء تعريفا واحدا له بل يمكن إعطاء مفهومه الذي يركز على الوظائف التالية:

- يهتم علم الاقتصاد بتوزيع الموارد المتاحة عما يطلب إنتاجه من السلع والخدمات وكيفية الانتاج والفئات المستهدفة لإشباع حاجاتها من هذا الانتاج.
- هو علم الاختيار والقرارات: حيث يجب إختيار أحسن البدائل المتاحة لأن الموارد محدودة للوصول إلى إشباع أكبر قدر من حاجات المستهلك الغير محدودة.

وبشكل عام، يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس العلاقة مابين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية.

1.2. أنواع التحليل الاقتصادي: يمثل التحليل الاقتصادي الجهد العملي الذي يقوم به الباحثون في دراستهم للظواهر والعلاقات الاقتصادية، وهي أداة تمكنهم من اختبار صحة النظرية الاقتصادية، ومدى قدرتها على تفسير وشرح سلوك الظواهر الاقتصادية كما تجري في الواقع، ومن خلال التحليل الاقتصادي يستطيع الباحثون أو الاقتصاديون تقرير قبول النظرية الاقتصادية أو رفضها، ومن ثم قبول أو رفض القوانين الاقتصادية التي من شأنها ضبط مسار العلاقات الاقتصادية، أيا كان الأمر فإن اتجاهات التحليل الاقتصادي متنوعة، وذلك تبعا للمعيار المستخدم لذلك التحليل، ويمكن توضيح هذه المعايير فيما يلي:

أولا: معيار حجم الوحدة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي والجزئي): لمعالجة مشكلة إقتصادية ما يلجأ الاقتصاديون إلى دراسة الظاهرة في الوحدات الاقتصادية بطريقة مجتمعة أو بدراسة سلوك كل وحدة على حدى.

- **التحليل الاقتصادي الجزئي:** يتناول التحليل الجزئي سلوك الوحدات الفردية (مستهلك أو منتج) والعوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية التي تتخذها تلك الوحدات في مجال تخصيص مواردها إشباع حاجاتها، فهذا الفرع مثلا يتناول إنفاق الفرد على سلعة معينة ومستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها في ظل إمكانياته المحدودة بما يساهم في الوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكن، كما يتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع والخدمات التي يقدمها وجميع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق هدفه المتمثل في تعظيم ربحه من موارده المحدودة.
- **التحليل الاقتصادي الكلي:** يتناول التحليل الإقتصادي الكلي أو الاقتصاد الكلي دراسة الصورة الكلية لآلية عمل الوحدات الإقتصادية كوحدة واحدة، أي على المستوى التجميعي أو الوطني ككل، فعلى سبيل المثال فإنه يدرس الدخل الوطني والاستهلاك الكلي، الطلب الكلي والعرض الكلي، الادخار الكلي والاستثمار الكلي، معدل الفائدة، التضخم، المستوى العام للأسعار، التشغيل والبطالة، التجارة الخارجية، السياسة المالية والنقدية.

ثانيا: حسب أسلوب الصياغة:

هناك أربعة أساليب تستعمل عند تناول القضايا التي يهتم بها الاقتصاد:

أ. **الأسلوب الوصفي Analyse Descriptive:** وفيه نقوم بتحليل الظواهر الاقتصادية والعلاقة القائمة بين متغيراتها تحليلا نظريا أو وصفيا، ونستعمل هذا الأسلوب في حالة ما إذا تعذرت عملية التحليل رياضيا أو كميا.

ب. **الأسلوب الرياضي Analyse Mathematique:** ويعتمد هذا النوع من التحليل على الأدوات الرياضية في معالجة العلاقات بين مختلف متغيرات المواضيع الاقتصادية، وحتى يكون التحليل مكتملا لا بد من تحليل النتائج وصفيا –نظريا-، ولكن ما يعاب على هذا التحليل هو عدم قدرته على وصف الظواهر الاقتصادية غير القابلة للقياس.

ج. **التحليل القياسي Analyse Econometrique:** يعتمد هذا التحليل على استخدام الأدوات الرياضية والإحصائية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة وقياس العلاقات الكمية التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة

ح. **التحليل البياني Analyse Graphique :** يعتمد هذا التحليل على التمثيل البياني للعلاقات بين المتغيرات والعلاقة المتبادلة بينهما فهو يوضح طبيعة وشكل هذه العلاقة، غير أن هذا التحليل يبقى عاجزا في تمثيل العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات، وعادة ماتكون هذه العلاقة إما طردية (موجبة) أو عكسية (سالبة).

ثالثا: حسب معيار الزمن:

أ. **التحليل الساكن أو الستاتيكي:** هذا التحليل يهمل عنصر الزمن عند معالجة الظواهر الاقتصادية، وعادة مايستعمل في الفترة القصيرة، وكمثال على ذلك نأخذ المعادلة التالية:

$$C_t = \overline{C} + cY_t$$

حيث يمثل C(t) الاستهلاك الكلي في الفترة t، $\overline{C}$: الاستهلاك المستقل عن الدخل أو الدخل الضروري لاستمرارية الحياة، c: قيمة التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة، Y(t): يمثل الدخل الوطني في الفترة t.

ب. **التحليل الديناميكي أو الحركي:** هو التحليل الذي يحاول تحديد سلوك المتغيرات محل الدراسة على مدار الزمن، بمعنى أنه يدرس هذه الظاهرة أو تلك وفقا لتغيراتها عبر الزمن.

ت. **التحليل الساكن المقارن:**يعتبر الاقتصادي كينز أبرز من اعتمد هذا التحليل في كتابه الشهير النظرية العامة للشغل الفائدة والنقود، ويعتمد هذا النوع من التحليل على عنصر الزمن في صورة ضمنية وليست صريحة، إذ يتم خلاله مقارنة وضعين من التوازن أو أكثر في فترات زمنية مختلفة دون أن نتبع المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية، فهو إذن يشير إلى القيم التوازنية لمتغيرات النموذج في حالة وجود تغير في مستقل ما

1.3. النموذج الاقتصادي الكلي:

- **مفهوم النموذج الاقتصادي:** هو عبارة عن تعبير أو صياغة رياضية للعلاقة مابين المتغيرات الاقتصادية لتفسير ظاهرة اقتصادية معينة، فأي ظاهرة اقتصادية تؤثر عليها عدة متغيرات، فالنموذج الاقتصاي يحدد هذه المتغيرات ويحدد طريقة تأثيرها على الظاهرة المدروسة.

يمر بناء نموذج اقتصادي بعدة مراحل تتمثل في:

- اختيار الظاهرة الاقتصادية الكلية المراد دراستها (البطالة- التضخم-النمو الاقتصادي- الاستهلاك الكلي- الطلب الكلي-...)
- البحث عن العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الظاهرة المدروسة، ويمكن التعرف عليها من خلال التجربة أو الملاحظة أو بالاعتماد على النظريات الاقتصادية، ويتم التركيز فقط على العوامل الأكثر تأثيرا، أما العوامل الهامشية فتجمع في متغير واحد ويعطى قيمة ثابتة.
- التعبير عن مختلف العلاقات مابين المتغيرات من جهة والظاهرة المدروسة من جهة ثانية بعلاقات ومعادلات رياضية.
- **أنواع المتغيرات:** تنقسم إلى نوعين:

1) **المتغيرات الداخلية:** هي العوامل التي تؤثر على الظاهرة المدروسة وتؤثر على بعضها البعض كما أنها تتأثر بالمتغيرات الخارجية ولا تؤثر عليها، تتحدد قيمتها داخل النموذج، وهي نوعان:
   - **المتغير التابع:** هو المتغير أو العامل الذي يرتبط سلوكه وقيمته واتجاهه بمتغير أو متغيرات أخرة تسمى بالمتغيرات المستقلة.
   - **المتغير المستقل:**هو العامل أو المتغير الذي يحدد سلوك المتغير التابع، ولكنه لا يتأثر به بل يتأثر بمتغيرات أخرى هي المتغيرات الخارجية.

2) **المتغيرات الخارجية:** هي العوامل التي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها، بل تتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج، لذا تكون قيمتها معلومة أو معطاة، وتعرف أيضا بالمعلمات، كما يمكن النظر إليها على أنها مختلف العوامل الأخرى الهامشية التي تؤثر على الظاهرة المدروسة.

مثال: نريد مثلا دراسة ظاهرة اقتصادية كلية والمتمثلة في الاستهلاك لدى الطلبة (C)، بعد تحديد الظاهرة المدروسة نتجه إلى تحديد العوامل (المتغيرات) التي تؤثر عليه، بالملاحظة والتجربة نجد مثلا: قيمة المنحة الجامعية (b)، والأذواق (g)، أسعار السلع والخدمات (p) ومتغيرات هامشية أخرى كالطقس مثلا. بعد إيجاد المتغيرات يتم تصنيفهم حيث أن استهلاك الطلبة هو متغير داخلي تابع –قيمة المنحة والاذواق وأسعار السلع والخدمات هي متغيرات داخلية مستقبلة، أما حالة الطقس فهي متغير خارجي لأنه يؤثر على الاستهلاك ولا يتأثر به، كما أن قيمته (درجة الحرارة)تتحدد خارج النموذج وتكون معلومة مسبقا.

- **المعادلات المستخدمة في النموذج الاقتصادي:** يوجد ثلاث أنواع من المعادلات أو من العلاقات من بين المتغيرات:

1) **المعادلة التعريفية:** هي المعادلة التي تعرف بمتغير إنطلاقا من متغير أو متغيرات أخرى، كأن نقول مثلا أن الطلب الكلي D يساوي مجموع طلب قطاع العائلات C وقطاع الأعمال I وقطاع الحكومة G أي: $D=C+I+G$
2) **المعادلة السلوكية:** هي المعادلة التي تعبر عن وجود علاقة ارتباط أو علاقة سببية بين متغيرين أو أكثر بحيث يكون فيها أحد المتغيرات تابعا وبقية المتغيرات مستقلة، وتحتوي على معامل سلوكي والذي يعبر عن درجة أو مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
3) **شرط التوازن:** يمثل حالة التوازن بين القوى المضادة أو بين القوى المتعارضة، وهي العلاقة التي يجب أن تتحقق لكي يكون النموذج صحيحا ولكي نستطيع تحديد قيمة المتغيرات، ويكون معطى في النموذج ومعلوم مسبقا، كأن نقول بأن شرط توازن سوق العمل هو تساوي الطلب على العمل مع عرض العمل فتكون المعادلة $Ns=Nd$هي شرط التوازن.

- **النموذج المستخدم في التحليل الاقتصادي الكلي:** يعتمد التحليل الاقتصادي الكلي على نموذج يعرف ب نموذج التدفق الدائري للدخل، حيث ينجم عن أي علاقة مابين متعاملين أو قطاعين من القطاعات الأربعة تدفقين متعاكسين هما:
- **تدفق حقيقي:** والمتمثل في انتقال سلعة أو خدمة من طرف إلى طرف.
- **تدفق نقدي:** أي انتقال سيولة ما بين الطرفين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

يمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل الموالي الذي يبين التفاعل الناجم مابين قطاع العائلات وقطاع الأعمال.

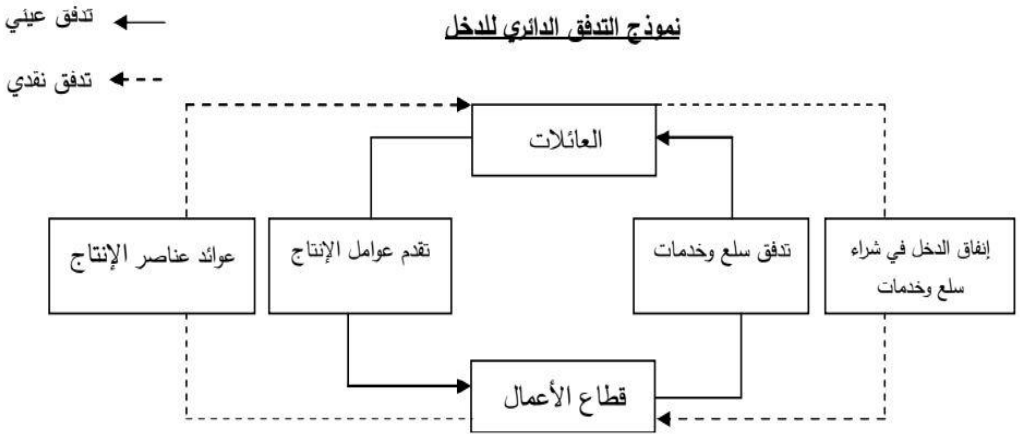

نلاحظ من خلال المخطط وجود تدفقين حقيقين مابين قطاع العائلات وقطاع الأعمال يقابلهما تدفقين نقديين في الاتجاه المعاكس، على النحو الآتي:

التدفق الحقيقي-1- يقوم الافراد بعرض عنصر العمل على قطاع الأعمال.

التدفق النقدي المقابل: دفع قطاع الأعمال لعوائد (أجور) للأفراد مقابل عنصر العمل.

التدفق الحقيقي -2- انتقال السلع والخدمات من قطاع الأعمال إلى قطاع العائلات.

التدفق النقدي المقابل: دفع أثمان السلع والخدمات من طرف العائلات لصالح المؤسسات.

1.4. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

- **العمالة الكاملة:** وتعني العمالة الكاملة استخدام القوى المتاحة لدى المجتمع استخداما كاملا وهذا يعني توفير فرصة عمل لجميع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه. وقد يعتقد البعض خطأ أن تحقيق العمالة الكاملة يقتضي أن معدل البطالة = صفر غير أم معدل البطالة الذي يساوي صفرا لا يمكن تحقيقه، حيث أن استيعاب جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل في وظائف يتطلب إحداث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة تكفي لاستيعاب تلك القوى العاملة، غير أن ذلك من شأنه أن يؤدي لحدوث تضخم إرتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.

أضف إلى ذلك أن حصول كل فرد على الوظيفة التي تلائم مؤهلاته وخبراته يحتاج إلى وقت معين في البحث عن وظيفة، وهنا يمكن أن نشير إلى أن العمالة الكاملة (من الناحية العلمية) تعني الاستخدام الكفئ للعمالة بما لا يخل باستقرار الأسعارأو النمو الاقتصادي. لذلك فلا بد من وجود معدل معين من البطالة في أي دولة يطلق عليه اسم المعدل الطبيعي للبطالة وهو المعدل الذي عنده يتحقق الاستقرار في الأسعار وفي النمو الاقتصادي.

ويكون معدل البطالة العادي يساوي معدل البطالة الفعلي إذا كان الناتج الوطني الفعلي يساوي الناتج الوطني المحتمل (أي الذي يتحقق عده مستوى العمالة الكاملة).

- **استقرار الأسعار:** إن الجدل حول استقرار الأسعار ليس بالوضوح أو الدقة التي يكون عليها الجدل حول العمالة الكاملة، ففي ظل التضخم أو على الأقل ظل التضخم غير المتوقع، يتضرر بعض لناس بينما يستفيد آخرون، ومن هؤلاء الذين يستفيدون الاشخاص الذين يرتفع دخلهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار، والأشخاص الذين بمقدورهم أن يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبيا فيما قبل التضخم.
- **النمو الاقتصادي:** إذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فإن النمو الاقتصادي الحقيقي يتحقق، وفي ظل النمو الاقتصادي يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات، ويتوفر له مستوى أعلى للمعيشة ولا يعني هذا أن كل أفراد المجتمع يستفيدون أو يتمتعون بثمرات النمو الاقتصادي بالتساوي، وإن كان نمو **الكعكة الاقتصادية** أو حجم الانتاج لابد أن يجعل عملية توزيع الدخل أكثر سهولة.
- **التوازن الخارجي:** إن الهدف الرابع والأخير للاقتصاد الكلي هو التوازن الخارجي، ويلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي والمنشآت والقطاع الحكومي لدولة معينة، وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات: الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال.

1.5. الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:

- **مشكلة التجميع:** من الخطأ معاملة العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة في حين هي ليست كذلك: فمثلا، الزيادة في الاستهلاك الوطني (الاستهلاك الكلي) لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع. وبالتالي فإن المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن لها بسهولة تغطية التغيرات التي تحدث في الوحدات العاملة في الاقتصاد الوطني والتي تتكون منها هذه المتغيرات الكلية.
- **مشكلة الأوساط الحسابية:** إن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك الوطني الكلي مثلا، يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاك (إنفاق) كل فرد. لكن ماذا سنفعل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كمعدل الفائدة مثلا، حيث هناك معدلات مختلفة للفائدة؟ في العادة نأخذ متوسط معدلات الفائدة السائدة، وبما أن من

خواص الوسط الحسابي الرياضية هو أنه يتأثر بالقيم الكبيرة، لهذا فإن متوسط الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا، ونفس الشيء يقال عن الأجر وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

- **<u>خطأ التركيب:</u>** من المعروف أن ارتفاع سعر سلعة واحدة له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها، كما أن ارتفاع دخل شخص واحد له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخل كل أفراد المجتمع. كما أن قرار شخص ما بزيادة مدخراته له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن زيادة مدخرات كل الأفراد.

نستنتج من ذلك أن ما هو صحيح وصالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح للكل، حيث ربما يكون من المفيد بالنسبة لشخص ما رفع مدخراته لكن زيادة مدخرات كل أفراد المجتمع ربما تؤي في النهاية إلى تخفيض الادخار الوطني الكلي.

أستاذة المقياس: د.بن مخلوف

بالتوفيق